اتفاقية كامب ديفيد

عبارة عن اتفاقية تم التوقيع عليها في ١٧سبتمبر ١٩٧٨ بين الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيجن بعد ١٢ يوما من المفاوضات في المنتجع الرئاسي كامب ديفيد في ولاية ميريلاند القريب من عاصمة الولايات المتحدة واشنطن حيث كانت المفاوضات والتوقيع على الاتفاقية تحت إشراف الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر ونتج عن هذه الاتفاقية حدوث تغييرات على سياسة العديد من الدول العربية تجاه مصر، وتم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٩ نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية وتوجد مطالب بالإفصاح عن تفاصيلها التي بقيت سرية حتى اليوم، كما أنّها لم تُعرض على البرلمان المصري.

قبل الاتفاقية

أدت حرب أكتوبر وعدم التطبيق الكامل لبنود القرار رقم ٣٣٨ والنتائج الغير مثمرة لسياسة المحادثات المكوكية التي انتهجتها الخارجية الأمريكية والتي كانت عبارة عن استعمال

obeikandl.com

جهة ثالثة وهي الولايات المتحدة كوسيط بين جهتين غير راغبتين بالحديث المباشر والتي كانت متمثلة بالعرب وإسرائيل، أدت هذه العوامل إلى تعثر وتوقف شبه كامل في محادثات السلام ومهدت الطريق إلى نشأة قناعة لدى الإدارة الأمريكية المتمثلة في الرئيس الأمريكي آنذاك جيمي كارتر بأن الحوار الثنائي عن طريق وسيط سوف لا يغير من الواقع السياسي لمنطقة الشرق الأوسط.

وفي إسرائيل طرأت تغييرات سياسية داخلية متمثلة بفوز حزب الليكود في الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٧٧ وحزب الليكود كان يمثل تيارا أقرب إلى الوسط من منافسه الرئيسي حزب العمل الإسرائيلي الذي هيمن على السياسة الإسرائيلية منذ المراحل الأولى لتأسيس الكيان الصهيونى، وكان الليكود لا يعارض فكرة انسحاب إسرائيل من سيناء ولكنه كان رافضا لفكرة الانسحاب من الضفة الغربية, تزامنت هذه الأحداث مع صدور تقرير معهد بروكنجس الذي يعتبر من أقدم مراكز الأبحاث السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة ونص التقرير على ضرورة اتباع منهج حوار متعدد الأطراف للخروج من مستنقع التوقف الكامل في حوار السلام في الشرق الأوسط

ومن الجانب الآخر بدأ الرئيس المصري محمد أنور السادات تدريجيا يقتنع بعدم جدوى القرار رقم ٣٣٨ بسبب عدم وجود اتفاق كامل لوجهات

النظر بينه وبين الموقف الذي تبناه حافظ الأسد والذي كان أكثر تشددا من ناحية القبول بالجلوس على طاولة المفاوضات مع إسرائيل بصورة مباشرة هذه العوامل بالإضافة إلى تدهور الاقتصاد المصري وعدم ثقة السادات بنوايا الولايات المتحدة بممارسة اي ضغط ملموس على إسرائيل ، وكان السادات يأمل فى أن أي اتفاق بين مصر وإسرائيل سوف يؤدي إلى اتفاقات مشابهة للدول العربية الأخرى مع إسرائيل وبالتالي سوف يؤدي إلى حل للقضية الفلسطينية.

واستنادا إلى الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك في حواره مع الإعلامي عماد أديب في عام ٢٠٠٥ إن الراحل محمد أنور السادات اتخذ قرار زيارة إسرائيل بعد تفكير طويل حيث قام السادات بزيارة رومانيا وإيران والسعودية قبل الزيارة وصرح في خطاب له أمام مجلس الشعب المصري انه مستعد أن يذهب اليهم في إسرائيل وقام أيضا بزيارة سوريا قبيل زيارة إسرائيل وعاد في نهاية اليوم بعد أن حدثت مشادة كبيرة بينه وبين السوريين لأنهم كانوا معترضين علي الزيارة واستنادا إلى إبراهيم نافع فإن الرئيس الروماني نيكولاي شاوشيسكو قال بأن مناحيم بيغن بلا شك صهيوني وصهيوني جداً، ولكنه رجل سلام، لأنه يعرف ما هي الحرب ولكنه أيضا يريد أن يترك اسمه علامة في تاريخ الشعب اليهودي وسبقت زيارة السادات للقدس مجموعة من الاتصالات السرية، حيث تم إعداد لقاء سري بين مصر

وإسرائيل في المغرب تحت رعاية الملك الحسن الثاني، التقى فيه موشى ديان وزير الخارجية الإسرائيلي ، وحسن التهامي نائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية

وفي افتتاح دورة مجلس الشعب في ١٩٧٧، وفي هذه الجلسة الشهيرة أعلن السادات استعداده للذهاب للقدس بل والكنيست الإسرائيلي، وقال: ستُدهش إسرائيل عندما تسمعني أقول الآن أمامكم إنني مستعد أن أذهب إلى بيتهم، إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم وانهالت عاصفة من التصفيق من أعضاء المجلس، ولم يكن هذا الهتاف والتصفيف يعني أنهم يعتقدون أنه يريد الذهاب فعلا إلى القدس.

ألقى السادات خطابا أمام الكنيست الإسرائيلي في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ وشدد في هذا الخطاب على أن فكرة السلام بينه وبين إسرائيل ليست جديدة،وأنه يستهدف السلام الشامل، ودعا السادات بيجن لزيارة مصر، وعقد مؤتمر قمة في الإسماعيلية وبدأ بيجين يتكلم عن حق إسرائيل في الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، وعدوان مصر على إسرائيل بعد اجتماع الإسماعيلية بشهر واحد اجتمعت اللجنة السياسية من وزراء خارجية مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في القدس وفي أثناء انعقاد تلك اللجنة شرعت إسرائيل في بناء مستوطنات جديدة في سيناء، لاستخدامها كورقة ضغط على مصر فلم يكن بيجن مستعدًا لقبول تنازلات، وقال

وزير الخارجية الإسرائيلي موشى ديان إنه من الأفضل لإسرائيل أن تفشل مبادرة السلام على أن تفقد إسرائيل مقومات أمنها.

وعرض الإسرائيليون على مصر ترك قطاع غزة للإدارة المصرية مقابل تعهد بعدم اتخاذها منطلقًا للأعمال الفدائية، وكان هدفهم من ذلك عدم إثارة موضوع الضفة الغربية، شعر السادات أن الإسرائيليين يماطلونه ؛ فألقى خطابًا في يوليو ١٩٧٨ قال فيه إن بيجن يرفض إعادة الأراضي التي سرقها إلا إذا استولى على جزء منها كما يفعل لصوص الماشية في مصر.

محادثات ما قبل الاتفاقية

وصل الوفدان المصري والإسرائيلي إلى كامب ديفيد يوم ٥ سبتمبر ١٩٧٨ وذهب السادات إلى كامب ديفيد وهو لا يريد أن يساوم، وإنما ردد مشروع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس للحل أما كارتر واليهود فكانوا مقتنعين أن السادات لن يوافق قط على أي وجود إسرائيلي في سيناء وفي اليوم الأول من المحادثات قدم السادات أفكاره عن حل القضية الفلسطينية بجميع مشاكلها متضمنة الانسحاب الإسرائيلي من الضفة وغزة وحلول لقضية المستوطنات الإسرائيلية واستنادا إلى كلام مبارك فإن السادات لم يركز في محادثاته كما يعتقد البعض على حل الجانب المصري فقط من القضية وحاولت الإدارة الأمريكية إقناع

الجانبين أن يتجنبوا التركيز على القضايا الشائكة مثل الانسحاب الكامل من الضفة الغربية وغزة ويبدأوا المناقشات لقضايا أقل حساسية مثل الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وكان الهيكل العام للمحادثات التي استمرت ١٢ يوما تتمحور على ثلاثة مواضيع رئيسية

الضفة الغربية وقطاع غزة :واستند هذا المحور على أهمية مشاركة مصر وإسرائيل والأردن وممثلين عن الشعب الفلسطيني في المفاوضات حول حل هذه القضية واقترحت الولايات المتحدة إجراءات انتقالية لمدة ٥ سنوات لفرض منح الحكم الذاتي الكامل لهاتين المنطقتين وانسحاب إسرائيل الكامل بعد إجراء انتخابات شعبية في المنطقتين ونص الاقتراح أيضا على تحديد آلية الانتخابات من قبل مصر وإسرائيل والأردن على أن يتواجد فلسطينيون في وفدي مصر والأردن وحسب الاقتراحات في هذا المحور كان على إسرائيل بعد الانتخابات المقترحة أن تحدد في فترة ٥ سنوات مصير قطاع غزة والضفة الغربية من ناحية علاقة هذين الكيانين مع إسرائيل والدول المجاورة الأخرى

علاقات مصر وإسرائيل واستند هذا المحور على أهمية الوصول إلى قنوات اتصال دائمة من ناحية الحوار بين مصر وإسرائيل وعدم اللجوء إلى العنف لحسم النزاعات واقترحت الولايات المتحدة فترة ٣ أشهر لوصول الجانبين إلى اتفاقية سلام.

علاقة إسرائيل مع الدول العربية :حسب المقترح الأمريكي كان على إسرائيل العمل على إبرام اتفاقيات سلام مشابهة مع لبنان وسوريا والأردن بحيث تؤدي في النهاية إلى اعترافات متبادلة وتعاون اقتصادي في المستقبل وكان الموقف الإسرائيلي متشددًا يرفض التنازل، وهو ما جعل السادات يعلن لمرافقيه أنه قرر الانسحاب من كامب ديفيد، فنصحه وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس أن يلتقي بكارتر على انفراد، واجتمع الرئيسان نصف ساعة.

في٢٦مارس ١٩٧٩ وعقب محادثات كامب ديفيد وقع الجانبان على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وكانت المحاور الرئيسية للمعاهدة هي إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات ودية بين مصر وإسرائيل، وانسحاب إسرائيل من سيناء التي احتلتها عام ١٩٦٧ بعد حرب الأيام الستة وتضمنت الاتفاقية أيضا ضمان عبور السفن الإسرائيلية قناة السويس واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية وتضمنت الاتفاقية أيضا البدأ فى مفاوضات لإنشاء منطقة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة والتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ويرى بعض المحللين السياسيين إن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لم تؤدي على الإطلاق إلى تطبيع كامل في العلاقات بين مصر وإسرائيل حتى على المدى البعيد فكانت الاتفاقية تعبيرا غير مباشر عن استحالة فرض الإرادة علي الطرف الآخر

وكانت علاقات البلدين وحتي الآن تتسم بالبرود والفتور وكانت الاتفاقية عبارة عن ٩ مواد رئيسية منها اتفاقات حول جيوش الدولتين والوضع العسكري وعلاقات البلدين وجدولة الانسحاب الإسرائيلي وتبادل السفراء وحتى اليوم لم ينجح السفراء الإسرائيليين في القاهرة ومنذ عام ١٩٧٩ في اختراق الحاجز النفسي والاجتماعي والسياسي والثقافي الهائل بين مصر وإسرائيل ولا تزال العديد من القضايا عالقة بين الدولتين ومنها:

مسألة محاكمة مجرمي الحرب من الجيش الإسرائيلي المتهمين فى قضية قتل أسرى من الجيش المصري في حرب أكتوبر والتي جددت مصر مطالبتها بالنظر في القضية عام ٢٠٠٣.

امتناع إسرائيل عن التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي.

مسألة مدينة أم الرشراش والواقعة تحت سيطرة إسرائيل ويطلق على المدينة اسم إيلات من قبل الإسرائيليين حيث إن البعض مقتنع أن قرية أم الرشراش أو إيلات قد تم احتلالها من قبل إسرائيل في ١٠ مارس١٩٤٩وتشير بعض الدراسات المصرية أن قرية أم الرشراش أو إيلات كانت تدعى في الماضي (قرية الحجاج) حيث كان الحجاج المصريون المتجهون إلى الجزيرة العربية يستريحون فيها.

قضية الأموال التي تعتبرها مصر أموال منهوبة نتيجة استخراج إسرائيل للنفط في سيناء لمدة ٦ سنوات.

استغل بيجن الأيام التي تلت كامب ديفيد مباشرة للإعلان عن عزمه على إقامة مستوطنات في الأراضي المحتلة، ثم بلغت ذروة تصريحاته عام ١٩٨١م عندما أقسم أنه لن يترك أي جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والقدس.

تأثير الاتفاقية استراتيجيا وسياسيا

أنهت حالة الحرب بين مصر وإسرائيل وتمتع كلا البلدين بتحسين العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة وفتح الاتفاق وإنهاء حالة الحرب الباب أمام مشاريع لتطوير السياحة، خاصة في سيناء كما تم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٩ نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية وأثارت الاتفاقية ردود فعل معارضة في مصر ومعظم الدول العربية، ففي مصر استقال وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل لمعارضته الاتفاقية وسماها مذبحة التنازلات، وكتب مقال كامل في كتابه السلام الضائع في اتفاقات كامب ديفيد المنشور في بداية الثمانينيات أن ما قبل به السادات بعيد جداً عن السلام العادل، وانتقد كل اتفاقات كامب ديفد لكونها لم تشر بصراحة إلى انسحاب إسرائيلي من قطاع غزة والضفة الغربية ولعدم تضمينها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعقدت الدول العربية مؤتمر قمة رفضت فيه كل ما صدر ولاحقاً اتخذت جامعة الدول العربية

قراراً بنقل مقرها من القاهرة إلى تونس احتجاجاً على الخطوة المصرية المنفردة وعلى الصعيد العربي كان هناك جو من الإحباط والغضب لأن الشارع العربي كان آنذاك لا يزال تحت تأثير أفكار الوحدة العربية وأفكار جمال عبد الناصر وخاصة في مصر والعراق وسوريا وليبيا والجزائر واليمن ويرى البعض أن الاتفاقية أدت إلى نشأة نوازع الزعامة الإقليمية والشخصية في العالم العربي لسد الفراغ الذي خلفته مصر وكانت هذه البوادر واضحة لدى القيادات في العراق وسوريا فحاولت الدولتان تشكيل وحدة في عام ١٩٧٩ ولكنها انهارت بعد أسابيع قليلة وقام العراق على وجه السرعة بعقد قمة لجامعة الدول العربية في بغداد في ٢ نوفمبر ١٩٧٨ورفضت اتفاقية كامب ديفيد وقررت نقل مقر الجامعة العربية من مصر وتعليق عضوية مصر ومقاطعتها وشاركت فى هذه القمة ١٠ دول عربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وعرفت هذه القمة باسم جبهة الرفض وفي ٢٠ نوفمبر ١٩٧٩عقدت قمة تونس العادية وأكدت على تطبيق المقاطعة على مصر وازداد التشتت في الموقف بعد حرب الخليج الأولى إذ انضمت سوريا وليبيا إلى صف إيران وحدث أثناء هذا التشتت غزو إسرائيل للبنان في عام ١٩٨٢ بحجة إزالة منظمة التحرير الفلسطينية من جنوب لبنان وتمت محاصرة العاصمة اللبنانية لعدة شهور ونشأت فكرة الإتحاد المغربي الذي كان مستنداً على أساس الانتماء لأفريقيا وليس الانتماء للقومية العربية.

مبارك أدخل تعديلات علي اتفاقية كامب ديفيد

أدخل مبارك تعديلات علي اتفاقية كامب ديفيد تعفي إسرائيل من ١١ مليار دولار سنوياً كما أوردت(روز اليوسف اليومية : ١٥ - ٠٩ – ٢٠١١) فى ملحق أمني جانبي اعترفت به الإدارة الأمريكية وأعلنته جزءاً من معاهدة السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل في ٢٦ مارس ١٩٧٩ ومبارك يعفي إسرائيل من ١١ مليار دولار أمريكي سنوياً أضافتها إسرائيل لميزانيتها للدفاع وفقدتها الخزانة المصرية ومعها المساعدات الأمريكية لمصر خطيئة جديدة تضاف لسجل النظام البائد حيث ارتكبها الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك بالاشتراك مع أرئيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق وكان التعديل بالنسبة لشارون مصلحة استراتيجية ومالية وتحرراً من أعباء قيمتها ١١ مليار دولار أمريكي سنوياً، أما مبارك فربما حان التوقيت لمحاكمته بتهمة الخيانة العظمي قبل أن يرحل دون عقاب

ومستندات باللغة العربية والعبرية والإنجليزية لاتفاقيات دولية رسمية كشفت الحقيقة بداية من الليلة الواقعة بين الجمعة والسبت ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ فيها تفككت المعسكرات وتحركت طبقا لخطة عسكرية استراتيجية مدروسة وموضوعة مسبقا لكل القوات والمعدات الإسرائيلية من داخل حدود قطاع غزة إلي داخل حدود إسرائيل.

وولد منه ما سمي بمحور فيلادلفيا أو محور صلاح الدين يحكي عن خلفيات دولية معظمها لا يزال سرا ففي ٢٠ أغسطس ١٩٩٣ وقع شيمعون بيرس عن إسرائيل ومحمود عباس أبو مازن عن السلطة الفلسطينية في العاصمة النرويجية أوسلو برعاية أمريكية تحت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون معاهدة سرية سميت فيما بعد بمعاهدة أوسلو الأولي وفي هذه المعاهدة التي لم تشارك فيها مصر وجدنا أول توصيف لمحور فيلادلفيا.

والتزمت إسرائيل بالانسحاب من القري والمستوطنات الإسرائيلية التي كانت موجودة في داخل حدود قطاع غزة وفي الكنيست صوت نواب شعب إسرائيل علي أوسلو وكانت النتيجة الرسمية ٦١ صوتًا لصالح أوسلو بينما رفض ٥٩ أوسلو بمعني أن نصف شعب إسرائيل رسميا رفض أوسلو لكننا شهدنا بعدها اتفاقية قطاع غزة وأريحا في ٤ مايو فى القاهرة ثم في ٢٩ أغسطس ١٩٩٤ اتفاقية نقل السلطات ومولد ما سمي بالسلطة الفلسطينية.

ما يهمنا هو محور فيلادلفيا (صلاح الدين) واتفاقيته حيث ذكرت الوثائق الرسمية أنه شريط حدودي ضيق داخل أراضي قطاع غزة يمتد بطول ١٤ كيلو مترًا علي طول الحدود الدولية بين قطاع غزة ومصر ووفقا لأحكام معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة في ٢٦ مارس ١٩٧٩ تسيطر القوات الإسرائيلية وتحرس تلك المنطقة العازلة وبعد

معاهدة أوسلو الأولي عام ١٩٩٣ وافقت إسرائيل علي الإبقاء علي المحور بطول الحدود كشريط آمن حيث كان أحد الأغراض الرئيسية من المحور منع تهريب المواد غير المشروعة بأنواعها مع مكافحة الهجرة غير الشرعية وفى الأساس تهريب السلاح.

في الأوراق الإسرائيلية معلومات ننقلها علي مسئولية مصدرها جاء فيها: اشترطت إسرائيل في معاهدة السلام مع مصر الموقعة في ١٩٧٩ للانسحاب من شبه جزيرة سيناء أن تكون الحدود كما كانت فترة الانتداب البريطاني علي فلسطين وأن يكون منفذ الحدود الرئيسي في مدينة رفح واتفق علي أن تكون المنطقة (ج) القريبة من الحدود علي الجانبين منطقة منزوعة السلاح ليمتد المحور بطول ١٤ كيلو مترًا من البحر المتوسط وحتي معبر كرم أبو سالم ليشكل معبرا ثلاثي الاتجاهات بين مصر وإسرائيل وقطاع غزة لتقع المعابر كلها داخل المنطقة المنزوعة السلاح .

ولابد أن نسرد من البداية حتي نكشف الحقيقة ففي ٢٠٠٤ أصدر الكنيست الإسرائيلي في جلسة اقتراع سرية للغاية قراراً من طرف واحد بالانسحاب من قطاع غزة للتنفيذ بشأن جميع المواطنين الإسرائيليين والقوات الإسرائيلية الموجودة داخل القطاع وهو القرار الذي نفذ في ليلة الجمعة ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ .

معا نقرأ الخطة الإسرائيلية كما ذكرت وسجلت في أوراق الجلسات

الإسرائيلية السرية المحظور نشرها: كان القرار بالانسحاب الكامل وفك الارتباط من جانب واحد لمصلحة إسرائيل، حيث إن الغرض الرسمي من الانسحاب هو تحرير إسرائيل من مسئوليات القطاع بما فيها المسئوليات الأمنية الباهظة التكاليف لتأمين محور صلاح الدين التي تبلغ سنويا ما يعادل ١١ مليار دولار أمريكي بعدها طبقا للدراسات الأمنية والاستراتيجية ستنتشر الأنفاق وستزيد حركة تهريب السلاح وسيسيطر الإسلاميون المتشددون علي المحور وفي صباح ٢٨ أغسطس ٢٠٠٥ وبعد مناقشات مطولة في إسرائيل رفضت المخابرات الإسرائيلية وجهاز الأمن الداخلي الفلسطيني كل ما جاء في اتفاقية محور فيلادلفيا بشأن نقل مسئولياته إلي مصر ومع ذلك تم التوقيع في ٣١ أغسطس لتسمح إسرائيل بنشر عدد ٧٥٠ جنديا حرس حدود مزودين بعدد ٧ مدافع وطلقات أر بي جي و٥٠٠ بندقية هجومية و٦٧ رشاش خفيف و٢٧ قاذفة خفيفة مضادة للأفراد وعدد واحد رادار أرضي واثنين بحريين من النوع قصير المدي وعدد ٣١ عربة مدرعة من نوع فهد خاصة بالشرطة و٤٤ سيارة جيب للدعم اللوجستي وعدد ٤ سفن دورية من نوع التمساح و٣ طائرات عامودية غير هجومية لمراقبة ومسح المنطقة جوا وعدد ٩ بنادق قناصة و٩٤ مسدسًا.

وإسرائيل في الاتفاقية أصرت علي ذكر جملة: أن تلك التعديلات ملحق أمني ليس ضمن معاهدة السلام لعام ١٩٧٩ وحاولت مصر السعي

انطلاقا من تلك الاتفاقية لإعادة تسليح سيناء وسعي الجيش بقوة لذلك ووقف وراء تلك النية المشير محمد حسين طنطاوي الذي ناشد مبارك أن يساعد الجيش لتحقيق ذلك حتي يتمكنوا مستقبلا من تعديل اتفاقية السلام مع إسرائيل غير أن المستندات كلها بلا مبالغة تثبت أن مبارك كانت له عقلية غريبة تعمل ضد كل ما هو مصري فضرب بمناشدة المشير عرض الحائط وكان هو الرئيس وقتها.

اتفاقية مكونة من ٨٣ بندًا عندما تقرؤها تجد أن رئيس الدولة يساند القرارات الإسرائيلية ويرفض نصائح الجيش المصري ليحمل مصر أعباء فوق طاقتها ويجعل الخزانة المصرية المثقلة أساسا تدفع الثمن الباهظ عن إسرائيل بينما الشرطة والجيش المصري هم من دفعوا الأرواح والشهداء ولا يزالون بسبب ما فعله مبارك.

في إسرائيل قدم عدد كبير من نواب الشعب الإسرائيلي دعوي قضائية ضد الاتفاقية وطالبوا بضرورة طرحها للتصويت علي الكنيست فتم تحويلها للمحكمة الإسرائيلية العليا التي قضت بحيثيات الحكم في ٦ يوليو ٢٠٠٥ بسريان الاتفاقية بسبب المصلحة القومية العليا التي تحققها لدولة إسرائيل مع عدم إلزام الحكومة الإسرائيلية بتمرير الاتفاقية علي الكنيست للتصويت عليها.

وهكذا تملصت إسرائيل من كل ما عليها من مسئوليات دولية كدولة احتلال عن قطاع غزة بينما ألقت إسرائيل بالعبء كله علي عاتق ميزانية

الشعب المصري بينما ترك الشعب الفلسطيني المحتل لمصيره.

هنا كان يجب أن نذهب للمستندات الأمريكية لنفهم المسألة من وجهة نظر مختلفة لنفاجأ بحقائق صادمة فلقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية محور فيلادلفيا بين مصر وإسرائيل ملحق أمني رسميا وجزءًا لا يتجزأ من معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ونفاجأ بالتأكيد الرسمي علي ذلك، حيث سجلت جميع الوثائق والمستندات أن تنفيذ البنود ال٨٣ للاتفاقية يخضع للإشراف الكامل واليومي لقوات حفظ السلام المتعددة الجنسيات التي تراقب أصلا تنفيذ بنود السلام بين مصر وإسرائيل وهي القوات التي لها الحق الكامل في التفتيش علي الأرض طبقا لمعاهدة السلام وهو أمر غير سري وغير محظور لأنه مثبت ومكتوب ومنشور أيضا في داخل بنود معاهدة السلام.

ربما كان لابد أن نبحث بصدق عن حجم النفقات التي تحملتها مصر بسبب قرار حسني مبارك بالتوقيع علي تلك الاتفاقية لنفاجأ أن إسرائيل طبقا للأرقام الرسمية المسجلة قد وفرت علي خزانتها سنويا مبلغ قدر في عام ٢٠٠٥ ب١١ مليار دولار أمريكي وبحساب مبسط وبمعلومات مؤكدة ذكرت في معظم تقارير أجهزة المخابرات الوطنية فإن مبارك كأنه أصدر القرار الضمني بزيادة ميزانية الجيش الإسرائيلي بواقع ١١ مليار دولار أمريكي.

بتقدير أبسط يمكننا باطمئنان أن نستخلص أن إجمالي حجم المساعدات

الأمريكية إلي مصر سنويا بناء علي اتفاقية السلام التي تقدر بحوالي ٢.٥ مليار دولار أمريكي قد تآكلت تماما بينما تحملت الخزانة العامة المصرية الباقي عن إسرائيل.

من هنا ربما يمكن أن نعرف لماذا يهدد الساسة في بعض الأحيان بالاستغناء عما يسمي بالمساعدات الأمريكية لمصر لأن مصر أساسا لا تستفيد بسبب ما فعله مبارك في تلك المساعدات.

اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل منعت تواجد قوات مصرية هجومية بشكل تام في المنطقة العازلة المسماة بالمنطقة (ج) علي طول الحدود المصرية الإسرائيلية الشمالية التي تقدر في مجملها ب٣٣ كيلو مترًا.

منها ١٤ كيلو هي طول الحدود المصرية مع محور فيلادلفيا الذي يكلف مصر حاليا تكاليف عملاقة لبناء جدار أمني عازل من الفولاذ يبلغ ارتفاعه ١٠ أمتار بينما يبلغ مدي عمقه ٣٥ مترًا والغريب أن مبارك كان قد كلف أحمد عز رجل الأعمال المسجون احتياطياً حالياً علي ذمة عدد من القضايا ببناء الجدار العازل بيننا وبين قطاع غزة كأن قدر عز التاريخي شاء أن يسجل له بناء جدارين لحساب إسرائيل أولهما كان الجدار العازل الأم وكان الثاني جدار الحدود علي طول محور فيلادلفيا. ونكتشف من واقع باقي البنود ال٨٣ عدم أحقية القوات المصرية المنتشرة علي المحور في بناء تحصينات تحميهم من خطر القتل

والإصابة من الجانب الآخر للحدود.

بند جانبي آخر ذكر أنه: يخضع هذا الاتفاق لبنود اتفاقيات المعابر الإسرائيلية الفلسطينية وهو ما يعني سياسيا ودوليا إذا أغلقت إسرائيل معبر رفح من الجانب الفلسطيني وجب علي مصر غلق الحدود من الجانب المصري وهو ما يجعل السياسة المصرية فريسة القيل والقال واتهام للقاهرة صريح بأنها تطبق الحصار علي قطاع غزة بينما توقيع مبارك هو السبب.

في ١٦ يوليو ٢٠٠٧ بعد انفصال حماس بقطاع غزة الذي حدث في يونيو من نفس العام أدخلت إسرائيل ومبارك للمرة الثانية سرا تعديلا علي الاتفاقية فسمحت إسرائيل بزيادة أعداد القوات المصرية إلي ١٥٠٠ بدلا من ٧٥٠ من أجل توفير حماية أكبر للحدود الإسرائيلية لقد أصرت إسرائيل علي توصيف اتفاق فيلادلفيا بأنه ملحق أمني غير متصل باتفاقيات كامب ديفيد غير أنه محكوم بمبادئها العامة وأحكامها وذلك تمهيدا لتعريض مصر للعقوبات كما جاء في الاتفاقية الأم لمعاهدة السلام للولايات المتحدة حق اتخاذ ما تعتبره ملائما من إجراءات في حالة حدوث انتهاك لمعاهدة السلام أو تهديد بالانتهاك بما في ذلك الإجراءات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية ضد المتجاوز من الطرفين كما مكنت الاتفاقية إسرائيل من التمتع بأن تقدم الولايات المتحدة ما تراه لازما من مساندة لما تقوم به إسرائيل من أعمال لمواجهة مثل هذه

الانتهاكات خاصة إذا ما كان يهدد أمن إسرائيل فلقد ورط الرئيس المخلوع حسني مبارك مصر علي امتداد أكثر من ٣٠ عاما في سلسلة من الالتزامات التي لا تخدم في النهاية إلا أمن وحدود إسرائيل بينما جنودنا في حاجة لمضاعفة أعدادهم وربما هذا هو التوقيت المناسب لتغيير اتفاقية محور فيلادلفيا لرفع العبء عن ميزانية الدولة ولإعادة السيادة المصرية علي حدودنا .

المطالبة بتعديل الاتفاقية

في الهجوم الذي شنه الجيش المصري على مواقع يفترض أنها لإرهابيين في سيناء، وكان ردا على العملية التي استهدفت جنود حرس الحدود المصريين ، استخدم الجيش في الهجوم المروحيات ومدافع الهاون وهو الأمر الذي يعد خرقا لاتفاقية السلام المبرمة بين مصر وإسرائيل ، فهل ما يحدث مقدمة لتعديل هذه الاتفاقية؟

الصحفي الإسرائيلي آران زينجر مراسل إذاعة صوت إسرائيل للشئون العربية قال لفرانس ٢٤ إن هذا الهجوم ولا شك تم بموافقة ومباركة إسرائيل فهناك تنسيق أمني بين مصر وإسرائيل ومن مصلحة إسرائيل ضمان أمنها على حدودها الجنوبية وتطهير شبه جزيرة سيناء من الإرهاب، فالخطر الإرهابي لا يستهدف مصر فقط بل يستهدف إسرائيل أيضا فالهجوم يمثل خرقا لكامب ديفيد فلأول مرة نشهد استخدام

الطائرات الحربية في هذه المنطقة وعدد آخر من الأسلحة الثقيلة لكنه خرق توافق عليه إسرائيل، فاتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل الموقعة عام ١٩٧٩ تقسم شبه جزيرة سيناء لثلاث مناطق، أ و ب و ج، وتحظر الاتفاقية على الجانب المصري إدخال الطائرات والأسلحة الثقيلة في المنطقة (ج) المجاورة للحدود مع إسرائيل وتنص على ألا يزيد عدد الجنود المصريين المنتشرين عن ٧٥٠ جنديا وبعد العملية الأخيرة اندلعت مظاهرات شعبية في القاهرة تطالب بتعديل هذه الاتفاقية ونشر القوات المصرية في المنطقة ج.

خبراء فى العلاقات السياسية الدولية يعلقون بقولهم: من الضروري تعديل اتفاقية كامب ديفيد لأنه ليس من المعقول أن تظل المنطقة (ج) في سيناء منزوعة السلاح ولا يمكن للقوات المصرية دخولها مما أدى لأن تتحول لمرتع للإرهابيين، وليس منطقيا أن تكون نفس المنطقة في الجانب الإسرائيلي وهي المنطقة (د) مكتظة بكافة أنواع الأسلحة الإسرائيلية وتمنع مصر من بسط سيادتها على أراضيها.

وطالبوا الرئيس مرسي وجماعة الإخوان المسلمون الوفاء بالوعود التي قطعوها على أنفسهم في حملاتهم الانتخابية في مجلس الشعب والرئاسة والقاضية بتعديل اتفاقية كامب ديفيد والسماح للجيش المصري بالانتشار في المنطقة (ج) بكامل عتاده وأسلحته وإلا سيفقدون شعبيتهم

وسيكتشف الشعب أنها لم تكن إلا وعودا كاذبة لاكتساب الأصوات والوصول إلى المناصب.

وزينجر يحمل الجانب المصري المسئولية، وقال إن إسرائيل وافقت بالفعل ومنذ وقت طويل للجانب المصري على زيادة قواته في المنطقة ومضاعفتها ولكن المصريين لم يفعلوا شيئا لتنفيذ ذلك حتى استفحل الأمر وأصبحوا الآن مجبرين على المواجهة وإسرائيل ليس لديها مانع من تعديل الاتفاقية إذا تقدم الجانب المصري بطلب واضح بهذا الخصوص ولكن التعديل سيكون وفقا للشروط الإسرائيلية وحسب ما يصب في مصلحة إسرائيل.

وتشهد شبه جزيرة سيناء منذ فترة طويلة اضطرابات وهجمات إجرامية، وحتى أثناء حقبة الرئيس السابق حسني مبارك الذي أطاحت به ثورة يناير ٢٠١١، وهو الأمر الذي يفرض تساؤلا مشروعا عن أسباب إحجام الجيش المصري عن التدخل منذ وقت طويل وخاصة أن عملية اليوم تثبت أن التعاون مع إسرائيل ممكن بل وتحبذه تل أبيب.

فمن المعروف أن نظام مبارك كان متواطئا مع الإسرائيليين وكان يتغاضى عن كافة الانتهاكات الإسرائيلية بالمنطقة ولو كان الهجوم الأخير حدث في عهد مبارك لما تحرك أما بالنسبة للجيش فكل قياداته محسوبة على النظام السابق وبالتالي فهم يواصلون نفس السياسة

والنظام الحالي مهتم بالشأن الداخلي أكثر من الشأن الخارجي وهو ما قاله بوضوح الرئيس مرسي لوزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في زيارتها الأخيرة لمصر وبالتالي نقلت الرسالة لإسرائيل لكن زينجر لا يتفق مع ذلك ويقول إن السلطات المصرية فقدت السيطرة على سيناء منذ وقت طويل وكما هو معروف الآن وحسب ما ذكرته وسائل الإعلام العربية والعالمية فإن شبه جزيرة سيناء أصبحت مرتعا لإرهابيين غير مصريين ومن خارج العالم العربي إضافة لآخرين من غزة ولا يجب أن ننسى أن خروج وهروب الكثير من المساجين المصريين بعد الثورة والذين كانوا معتقلين في السجون لقيامهم بأعمال إرهابية قد ساهم بلا شك في تردي الأوضاع هناك.

ورغم أن الجيش المصري قد اتهم عناصر محسوبة على التيارات الجهادية بالمسئولية عن العملية إلا أن الغموض لا يزال يحيط بهوية المنفذين خاصة بعد نفي الجماعات السلفية والمتشددة القيام بمثل هذه العمليات وتنديدها بها والمهم معرفة هوية المنفذين- فلا يهم أن يكونوا مصريين أو فلسطينيين المهم معرفة من المستفيد من زرع القلاقل في المنطقة وشغل المصريين عن أوضاعهم الداخلية، خاصة وأنه كان هناك تحذيرات إسرائيلية واضحة قبل الهجوم بأيام وفى إسرائيل هناك نوع من عدم اليقين بخصوص هذا الأمر، فزينجر يقول: رغم الاحترام الذي أكنه

للمخابرات الإسرائيلية فأنا أعتقد أنه لا أحد يمكن أن يزعم معرفته هوية الذين قاموا بالهجوم الأخير

وعلى الرغم من المطالبات بضرورة تعديل اتفاقية كامب ديفيد التي لم تعد مناسبة للظروف السياسية الحالية التي تمر بها مصر ، خاصة الوضع في سيناء على الأرض وانتشار الجماعات المسلحة ، إلا أن إسرائيل ترفض رفضاً قاطعاً تعديل الاتفاقية بما يسمح بالاخلال بالأمن القومي المصري وسيادة مصر على أراضيها.

وطالب محمد عصمت سيف الدولة، مستشار رئيس الجمهورية، بتعديل التفاقية مشيراً إلى أن بقاء الاتفاقية بوضعها الحالى يضمن الأمن الإسرائيلى ويهدد الأمن القومى المصرى.

obeikandl.com